

## مشروع

### بروتوكول إطار للتعاون بين

### الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة

### ووزارة تحديث القطاعات العامة بالمملكة المغربية

إن وزارة تحديث القطاعات العامة بالمملكة المغربية والهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة، المشار إليهما فيما بعد بـ "الطرفين"، وبناءً على بروتوكول التعاون في الميدان الإداري الموقع بين المملكة المغربية ودولة الإمارات العربية المتحدة في أكادير بتاريخ 25 يونيو 2001 م، ورغبة منهما في تعزيز أواصر التعاون القائم بين البلدين وتوطيد الروابط الأخوية المتينة بين الشعبين الشقيقين، وإنطلاقاً من إرادتهما المشتركة في التعاون المستمر والمثمر بينهما، إتفقا على مايلي:

#### المادة الأولى:

يقوم الطرفان بالتنسيق سوياً لوضع آليات تعاون مشتركة بينهما، خصوصاً في المجالات التالية:

1. تشريعات الخدمة المدنية والوظيفية العمومية.
2. أنظمة الرواتب والأجور.
3. تخطيط الموارد البشرية.
4. التدبير المبني على الوظائف والكفاءات.
5. أنظمة التوظيف الوظيفي.
6. أتمتة إجراءات الموارد البشرية ورفع الإنتاجية.
7. رفع كفاءة وأداء القطاع الحكومي.
8. الثقافة المؤسسية وأنظمة السلوك المهني.
9. أنظمة المعاشات والتأمينات الاجتماعية.

#### المادة الثانية:

يعمل الطرفان على تبادل المعلومات والخبرات والبرامج في كل المجالات التي يضطلعان بها، ويقوم كل طرف في هذا الإطار بتعريف الطرف الآخر بأهم الدراسات والمشاريع والتجارب الإدارية الناجحة والتميزة التي نفذها أو تتوفر لديه المجالات المذكورة في المادة الأولى.



### المادة الثالثة :

يشجع الطرفان تبادل الوفود على مختلف المستويات بينهما ، كما يدعمان المشاركة في الندوات والمؤتمرات واللقاءات الدراسية التي تعقد في كلا البلدين ، ويتيح كل طرف للطرف الآخر فرص التدريب والمشاركة في أورش العمل التي ينظمها.

### المادة الرابعة :

يسعى الطرفان إلى تشكيل فرق عمل مشتركة ومتخصصة لبحث ودراسة فرص تطبيق بعض السياسات أو المشاريع في المجالات المذكورة في المادة الأولى.

### المادة الخامسة :

يقوم الطرفان بتبادل الدراسات والبحوث والمطبوعات والنشرات ذات الصلة التي تصدر عن كل منهما.

### المادة السادسة :

تشكل لجنة مشتركة بين الطرفين ، يعهد إليها بتحديد برامج التعاون ووسائل إنجازها ومتابعتها وتقييم النتائج المحصل عليها.

حرر ووقع هذا البروتوكول اليوم الأربعاء الموافق 19 يناير 2011 م في نسختين أصليتين باللغة العربية لهما نفس الحجية.

عن الجانب المغربي

معالي / سعد العلمي

الوزير المنتدب لدى

الوزير الأول

المكلف بتحديث القطاعات العامة

عن الجانب الإماراتي

معالي / حميد القطامي

وزير التربية والتعليم

رئيس مجلس إدارة

الهيئة الاتحادية للموارد

البشرية الحكومية